

## ميثاق لجنة التدقيق



## 1. الغرض

يتم إنشاء لجنة التدقيق ("اللجنة") من قبل مجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") لمصرف آشور الدولي للاستثمار ("AIB" أو "المصرف") لدعم المجلس في لإكمال مسؤولياته الرقابية المحددة بموجب قوانين وضوابط العراق، وكذلك المصرف الأساسي لمصرف آشور الدولي للاستثمار والضوابط الداخلية. وتتمثل مهمتها الأساسية في مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإشراف على الرقابة في المصرف وإدارته.

تقوم اللجنة، نيابة عن مجلس الإدارة، بمراجعة الضوابط المالية الداخلية للمصرف لتحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر المالية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن المجالات التي تدخل في نطاق مسؤولياته وبشأن أي مسائل أخرى، والتي قد يطلبها المجلس.

## 2. الصلاحيات

ستتمتع لجنة التدقيق بمهام الرقابة والمراجعة والوظائف الاستشارية لمجلس مصرف آشور الدولي للاستثمار. ليس لديها صلاحيات تنفيذية، واتخاذ قرار تنفيذي ما لم يكن لديها صلاحيات مفوضة مباشرة من قبل مجلس الإدارة. لجنة التدقيق مفوضة من قبل مجلس إدارة المصرف:

- التحقيق في أي نشاط ضمن اختصاصاته؛
- البحث عن أي معلومات تطلبها من أي موظف في المصرف وعلى جميع الموظفين التعاون مع أي طلب تقدمه اللجنة؛
- الحصول على مشورة مهنية قانونية أو مستقلة خارجية، وقد يحضر هؤلاء المستشارون الاجتماعات حسب الضرورة.
- اتخاذ ما يلزم من قرارات بخصوص دائرة التدقيق وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

(بالإضافة إلى كل ماورد ذكره في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي 2018 - ص 27- 31 - ضمن فقرة المهام والصلاحيات للجنة التدقيق)

تم تحديد انتداب لجنة التدقيق في هذا الميثاق.

## 3. العضوية

إن عضوية اللجنة ومواردها ومسؤولياتها وسلطاتها لأداء دورها بفعالية منصوص عليها في هذا الميثاق، والذي يجوز تعديله من قبل المجلس عند الطلب أو عند الضرورة.

يبقى مجلس الإدارة مدركاً في تحديد عضوية لجنة التدقيق بأن اختيارها للأعضاء لا يمثل أي تضارب حقيقي أو محتمل أو متصور في المصالح.

يتم الكشف عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق ونطاق إشراف اللجنة في التقرير السنوي لمصرف AIB للاستثمار كل عام.

## أ. تركيبة اللجنة: العدد ومزيج المهارات

الهدف من تكوين لجنة التدقيق هو السماح لها بالعمل بكفاءة وفعالية في أداء مهامها ومسؤولياتها.

تتمثل السمات الأساسية للجنة في أنها مستقلة عن إدارة المصرف وتتكون من أفراد يتمتعون بالكفاءة في الأمور المتعلقة بالتمويل والتدقيق والمخاطر والقضايا التي تقع ضمن الميثاق، مما يتيح لهم توفير مشورة مستقلة للمجلس والإدارة بشأن المسائل المبينة في الميثاق. يضمن المجلس بأن تتمتع اللجنة بعدد من المهارات والخبرات والمعرفة بما يلي:

• المحاسبة والتمويل؛

• مبادئ المحاسبة المطبقة على البيانات المالية للمصرف، بحيث يمكنهم إثبات القدرة على فهم وتقييم البيانات المالية بما في ذلك الوصول النقدي وبيان الدخل والبيان النقدي وبيان التغيرات في أسهم المساهمين وغيرها من بنود الميزانية؛

• أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الضمان، بما في ذلك المراجعة الداخلية والخارجية؛ و

• المبادئ العامة للقانون والضوابط ومسائل الامتثال والأخلاقيات (حسب الاقتضاء) التي تنطبق على مصرف آشور الدولي للاستثمار في العراق وأي عمليات دولية للمصرف.

يجب أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق قادرين على التصرف بشكل مستقل وطرح الأسئلة ذات الصلة وتقييم الإجابات والتصرف بشكل مهني والحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية والولاء لمصالح مصرف آشور الدولي للاستثمار.

يتم تقييم الرصيد الكلي للمهارات في اللجنة بشكل دوري للاستجابة لاحتياجات المصرف ومجلس إدارته.

## ب. الرئيس

يكون رئيس لجنة التدقيق عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة ولن تكون له عضوية في أي لجنة أخرى في مجلس الإدارة. يجب على الرئيس: • تخطيط والإشراف على إدارة الاجتماعات؛

• رفع تقرير إلى المجلس بشأن المسائل ذات الصلة والمادية؛ و

• المشاركة وتقديم المشورة بشأن اختيار أعضاء لجنة التدقيق بالتنسيق مع مجلس الإدارة ولجنة الإدارة ولجنة التعيينات والمكافآت.



### ث. عدد أعضاء لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويفضل أن يكون جميع أعضاء المجلس المستقلين ذوي الخبرة في الشؤون المالية و/أو التدقيق و/أو إدارة المخاطر المالية. إذا لم يكن العضو المستقل المناسب متاحاً، فيجوز للمصرف تعيين مستشار/مستشار خارجي (لديه القدرة على التصويت) في اللجنة مع خبرة كافية في التمويل والتدقيق، بعد طلب الموافقة وتلقيها من المصرف المركزي العراقي (CBI)، كما هو منصوص عليه في "دليل مبادئ الحوكمة المؤسسية للمصارف" التي نشرها المصرف المركزي العراقي في عام 2018.

يمكن تعيين مستشارين / خبراء استشاريين لا يتمتعون بحق التصويت في اللجنة أو دعوتهم للمشاركة في اجتماعات لجنة التدقيق بعد موافقة المجلس على أساس دائم أو مخصص. يتمثل دور المستشارين الخبراء في دعم اللجنة في القضايا الفنية أو التخصصية العالية وتقديم التوجيه و/أو المشورة التي قد تنظر فيها اللجنة في مداولاتها، بمعرفة وموافقة المجلس.

### ج. التعيين ومدة المنصب

يتم تشكيل أعضاء لجنة التدقيق من قبل الهيئة العامة بعد اقتراحهم من قبل مجلس الإدارة و بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، بالتشاور مع رئيس لجنة التدقيق. يتم تعيين أعضاء لجنة التدقيق لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة عامين آخرين. يجب أن يتم تقييم جميع المرشحين للجنة التدقيق من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت للتأكد من أن كل فرد يفي بمتطلبات العضوية المنصوص عليها في 2.B أعلاه قبل التعيين وضمان كفاءات الفرد التي تتناسب مع الكفاءات المطلوبة للجنة التدقيق.

### ح. التقاعد / الاستقالة

يجب على عضو لجنة التدقيق الذي يرغب في التقاعد أو الاستقالة تقديم إشعار خطي كافٍ الى اللجنة حتى يمكنها تعيين بديل في فترة زمنية معقولة.

يجب على اللجنة، في حالة حدوث أي شغور في لجنة التدقيق بسبب التقاعد أو الاستقالة، ملئ الشاغر في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

### خ. البرنامج التعريفي

سُيطلب من كل عضو جديد في لجنة التدقيق المشاركة في برنامج تعريفي للسماح لأعضاء اللجنة بالبقاء على دراية بالأمور التي تدرج ضمن اختصاص اللجنة والبقاء على اطلاع على أفضل الممارسات الدولية الرائدة المرتبطة بلجان التدقيق.



#### 4. إجراءات الاجتماع

##### أ. وتيرة الاجتماع

تجتمع اللجنة ست مرات على الأقل سنوياً أو أكثر وفقاً لما يراه رئيس لجنة التدقيق ضرورياً. يجب تنسيق الاجتماعات قبل اجتماعات مجلس الإدارة وعند الاقتضاء، يجب أن تتزامن مع التواريخ الرئيسية في دورة التقارير المالية للمصرف. قد يطلب المراجعون الخارجيون أو الداخليون عقد اجتماع إذا اعتبروا أن ذلك ضروري.

الغرض من هذه الاجتماعات هو أن تكون اجتماعات وجهاً لوجه. تعقد اجتماعات لجنة التدقيق عموماً في مكاتب المصرف، ولكنها قد تعقد أيضاً في مكان آخر.

##### ب. حضور الاجتماع

من المتوقع أن يحضر أعضاء لجنة التدقيق جميع اجتماعات اللجنة. يتم تشجيع أعضاء اللجنة على حضور الاجتماعات شخصياً. يجوز للأعضاء الذين لا يمكنهم حضور اجتماع لجنة التدقيق شخصياً، حضور الاجتماع عن طريق الفيديو أو الهاتف، بعد موافقة رئيس لجنة التدقيق. يمكن استخدام هذه الطريقة مرتين على الأكثر خلال العام من قبل أحد أعضاء اللجنة.

في حالة الغياب (ثلاث مرات أو أكثر خلال العام)، يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ رئيس مجلس الإدارة، من أجل التصرف وفقاً لما يراه مناسباً. يتم تسجيل حضور أعضاء لجنة التدقيق الفردية ونشرها في التقرير السنوي.

باستثناء أعضاء مجلس الإدارة، أمين سر اللجنة، المدير المفوض / الرئيس التنفيذي (CEO)، رؤساء المالية، العمليات المصرفية، التدقيق الداخلي، ورؤساء لجان الإدارة مثل لجنة الاستثمار أو لجنة الائتمان،

ممثلي المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين / المفوضين الآخرين (عند الدعوة)، القرار في السماح لأي فرد آخر بحضور اجتماع لجنة التدقيق بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين في الاجتماع. ومع ذلك، لا يجوز للمدعو التصويت في الجلسات. لدى أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يعملون في لجنة التدقيق الحق في حضور اجتماعات اللجنة بصفة مراقبين ولكن لا يجوز لهم التحدث أو المشاركة في الإجراءات إلا بدعوة من رئيس اللجنة.

يتعين على المدقق الخارجي حضور اجتماعات لجنة التدقيق لمناقشة مسائل التدقيق التي قد يطلبها رئيس اللجنة.

تجتمع لجنة التدقيق مرة كل عام مع المدقق الخارجي ورئيس التدقيق الداخلي و مدير الامتثال والمدير المسؤول عن إدارة مكافحة غسل الأموال، دون حضور إدارة المصرف.

ينبغي على أعضاء لجنة التدقيق اعداد اجتماعات اللجنة وكذلك المشاركة فيها بنشاط.



### ث. أمين سر اجتماعات اللجنة

يكون أمين سر مجلس إدارة مصرف آشور الدولي للاستثمار أو من يعينه هو أمين سر اللجنة، باستثناء المدير أو المدير الذي يتم تقديم عمله مباشرة إلى لجنة التدقيق. يقوم أمين السر بما يلي:

- اخذ المحضر، والتأكد من تعميمها للتعليق عليها قبل أن يتم تعديلها بشكل مناسب بالنظر إلى التعليقات المستلمة. بعد ذلك، يتعين على أمين سر اللجنة اخذ هذه المحاضر الي رئيس اللجنة لغرض الموافقة عليها، مع تدوين التوصيات اللازمة من قبل اللجنة أو القرارات المتخذة.
- ضمان أن يتم توفير جدول الأعمال وورقات الاجتماع والمحاضر وغيرها من المواد لدعم لجنة التدقيق في الوقت المناسب.
- توفير اتصال بين لجنة التدقيق والمجلس والإدارة.



### ج. إشعار الاجتماعات

تضع اللجنة جدولاً سنوياً للأنشطة وخطة العمل بحيث تكون الاجتماعات معروفة مسبقاً وتتوافق مع اجتماعات المجلس. يتم إرسال إشعار من كل اجتماع يؤكد التاريخ والوقت والمكان وجدول الأعمال إلى كل عضو في اللجنة والمدعوين الآخرين قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ هذا الاجتماع عن طريق البريد الإلكتروني. سيتضمن الإشعار الأوراق الداعمة ذات الصلة لبنود جدول الأعمال التي ستناقش. ح. جدول أعمال الاجتماع

يقوم رئيس لجنة التدقيق، بالتعاون مع أمين سر اللجنة والإدارة التنفيذية لمصرف آشور الدولي للاستثمار، بإنشاء جداول اجتماعات اللجنة بالتشاور مع أعضاء اللجنة.

### خ. النصاب القانوني

يكون النصاب القانوني للجنة التدقيق أغلبية بسيطة من أعضاء اللجنة، أي إذا كان 50 في المائة من الأعضاء الحاضرين (على سبيل المثال، اثنان من ثلاثة أعضاء اللجنة). تعتمد جميع قرارات اللجنة على أغلبية الأصوات المدلى بها. يحاول أعضاء اللجنة اعتماد القرارات بالإجماع أو تقديم توصيات. ومع ذلك، يتم تشجيع أعضاء اللجنة على التعبير عن الآراء المخالفة وتسجيلها في المحضر حيث يتعدى الوصول إليها. لكل عضو في اللجنة الحق في الإدلاء بصوت واحد.

### د. تضارب المصالح وبياناتها

يجب على جميع أعضاء لجنة التدقيق الالتزام بسياسة تضارب المصالح لدى مصرف آشور الدولي للاستثمار وكذلك قواعد الأخلاقيات. يجب عليهم إكمال إعلان تضارب المصالح وفقاً لهذه السياسات سنوياً. في بداية كل اجتماع، يعلن كل عضو في لجنة التدقيق عن أي تضارب فعلي أو متصور في المصالح ينشأ في المسائل المعروضة على اللجنة ويخلص نفسه من المناقشات والقرارات حسب الاقتضاء، أو وفقاً لما يحدده أمين اللجنة.

## ذ. المحاضر

يجب إعداد محضر لكل اجتماع للجنة التدقيق ولكل قرار يتم اعتماده أو التوصية الصادرة من خارج الاجتماع. يحتفظ أمين سر اللجنة بسجل خطي دائم بمناقشات لجنة التدقيق والاقتراحات والتحفظات والمعارضة وتصويت الأعضاء، بعد تعميمها على اللجنة للتعليق عليها في غضون أسبوع واحد من اجتماعها، بما في ذلك أي تعليقات ترد والحصول على الموافقة النهائية من قبل رئيس اللجنة. يمكن تقديم هذه المحاضر الموقعة إلى المصرف المركزي العراقي.

## ر. الوصول إلى المعلومات

سيضمن المجلس وإدارة المصرف وصول لجنة التدقيق بسهولة إلى المعلومات من الإدارة للسماح لها بالعمل وفقاً لأدوارها ومسؤولياتها المنصوص عليها في هذا الميثاق. سيطلب من الإدارة تقديم تقارير دورية، بما في ذلك البيانات المالية الفصلية، وتقارير الفروق في الميزانية، وتقارير تقييم المخاطر المالية، وتقارير التدقيق الداخلي، وخطط المراجعة الداخلية السنوية، إلخ.

## 5. الدور والمسؤوليات

تقع مسؤولية تزويد مجلس الإدارة بالمشورة المناسبة، المستقلة والموضوعية حول مدى كفاية إدارة مصرف آشور الدولي للاستثمار المالية، والضوابط، وترتيبات إعداد التقارير على عاتق لجنة التدقيق حيث تقوم لجنة التدقيق بما يلي:

أ. توفير الرقابة والرصد للإدارة المالية لمصرف آشور الدولي للاستثمار وتقارير المصرف :

- التأكد من التزام المصرف بالإفصاح المالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتعليمات المصرف المركزي العراقي والتشريعات والضوابط الأخرى المنصوص عليها في العراق. يجب أن تتأكد لجنة التدقيق أيضاً من أن الإدارة التنفيذية على دراية بأي تغييرات تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير أو الضوابط أو القوانين الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على مصرف آشور الدولي للاستثمار.

- المراجعة سنوياً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية وممارسات مصرف آشور الدولي للاستثمار والتوصية بموافقة المجلس على أي تغييرات جوهرية مقترحة على التفسيرات المحاسبية لمصرف آشور الدولي للاستثمار. ستشمل هذه المراجعة أي أحكام إدارية هامة وتقديرات ومعاملات غير عادية في هذا الاتفاق.

- مراجعة وتوصية المجلس للموافقة على البيانات المالية السنوية والتقارير السنوي وأي معلومات ذات صلة في هذا الاتفاق.

- يجب على لجنة التدقيق أن تضمن التقرير السنوي لمصرف آشور الدولي للاستثمار يتضمن تقريراً عن مدى كفاية أنظمة الرقابة والضوابط الداخلية للمصرف فيما يتعلق بـ "التقارير المالية" بما في ذلك ما يلي:

- وصف لمسؤولية الإدارة التنفيذية في تطوير الضوابط الداخلية وآليات إعداد التقارير المتعلقة بالإبلاغ المالي؛
  - وصف كيف تضمن الإدارة التنفيذية فعالية أطر الرقابة الداخلية؛
  - ضمان الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
  - ضمان قيام الموظف المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق؛ ويطبق سياسات خاصة مثل اعرف عملائك (KYC).
  - مراقبة الالتزام الضريبي للولايات المتحدة بموجب قانون الامتثال الضريبي على الحساب الأجنبي (FACTA).
  - تقرير عن رأي المدقق الخارجي في تقييم الإدارة التنفيذية لضمان فعالية الضوابط الداخلية.
  - مراجعة مجلس الإدارة والتوصية له للموافقة على البيانات المالية الفصلية للمصرف.
  - مراجعة عمليات المصرف ومعاملاته مقابل الخطط / الميزانيات / التوقعات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
  - مراجعة كفاءة وكفاية الوظيفة المالية، ورؤسائها، وموظفيها ومواردها وأنظمتها، بما في ذلك التكنولوجيا والعمليات.
- ب. توفير الرقابة ومراجعة ومراقبة عمليات التدقيق الداخلي ومبادرات مكافحة غسل الأموال:
- تقديم توصية إلى المجلس بتعيين، نقل، ترقية و/أو إنهاء رئيس التدقيق الداخلي بناءً على مراجعة لجنة التدقيق وتحديد المهارات والخلفية والسلطة المناسبة لقيادة الوظيفة.
  - ضمان أن يكون لدى رئيس التدقيق الداخلي خط إبلاغ مباشر إلى لجنة التدقيق، مع تقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق. يتمتع رئيس التدقيق الداخلي بحرية الوصول الغير مقيد إلى رئيس لجنة التدقيق بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة (إذا لزم الأمر على أساس سري).
  - يقوم بمراجعة وتوصية إدارة التدقيق الداخلي لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
  - يقوم بمراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
  - التحقق من توافر الموارد المالية الكافية وكفاية الموارد البشرية المؤهلة وذوي الخبرة مع إدارة التدقيق الداخلي لضمان عملها الفعال.
  - مراجعة أداء إدارة التدقيق الداخلي وفقاً للصلاحيات والميزانية وخطة التدقيق السنوية. يجب أن يشمل ذلك أيضاً مراجعة ملخص جميع تقارير التدقيق مع إيلاء اهتمام خاص لأي تقارير تدقيق ذات نتائج مهمة، بما في ذلك مدى ملاءمة معالجة المشكلة واستجابة الإدارة لها.



- طلب مراجعة حسابات أو تحقيقات محددة، وتقارير من رئيس التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالمسائل التي تساعد لجنة التدقيق في الاداء بمسؤولياتها على نحو فعال.
- تتمتع لجنة التدقيق بالحق في التحقيق والبحث والتدقيق في أي عمليات أو إجراءات أو ضوابط قد تؤثر على ضوابط مكافحة غسل الأموال أو تؤثر سلباً على سلامة مصرف آشور الدولي للاستثمار.

#### ت. الإشراف على المدقق الخارجي والمراجعة الخارجية:

- مراجعة خبرة المدقق الخارجي وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن تعيين المدقق / إعادة تعيين أو إنهاء، حسب الاقتضاء.
- التأكد من وجود خط مباشر للإبلاغ بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق.
- الموافقة على شروط العمل ونطاق التدقيق ورسوم التدقيق الخارجي.
- القيام بمراجعة سنوية لاستقلالية المدقق الخارجي وكفاءته. وكذلك مراجعة واعتماد استخدام وأتعاب المدقق الخارجي لأي خدمات غير متعلقة بالتدقيق.
- لقاء مع المدقق الخارجي للحصول على رأيهم بشأن الوظيفة المالية وعملياتها في إعداد البيانات المالية.
- طلب رأي المراجعين الخارجيين في تقييم الإدارة التنفيذية في ضمان فعالية الضوابط الداخلية.
- تلقي تقارير التدقيق والتأكد من أن إدارة مصرف آشور الدولي للاستثمار تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، والاستجابة في الوقت المناسب لمجالات الضعف التي حددها المدقق الخارجي.
- المراجعة مع المدقق الخارجي خطاب إدارة التدقيق ورد الإدارة.
- المراجعة مع "المدقق الخارجي" التقرير السنوي والبيانات المالية السنوية، ومناقشة رأي المدقق، والمسائل الرئيسية للتدقيق الناشئة، توصيات للتحسين وتقييم لجنة التدقيق لأداء المدقق الخارجي ونوعية المراجعة.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على البيانات المالية والتقارير السنوية.